التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 140 – لكل فرد من أفراد الأمة حق الانتفاع بما هو داخل في الملكية العامة، ولا يجوز للدولة أن تأذن لأحد دون باقي الرعية بملكية الأملاك العامة أو استغلالها.

إقرأ في هذا العدد

- بريكس 2026: مصر تمسك بالتوافق..وتفلت من التاريخ
-أزمات اقتصادية متلاحقة، لا خلاص منها إلا بالخلافة ...
-مع العودة الجامعية...أزمة السكن السكن تثقل كاهل طلبة...
-من تونس إلى هرمز: ماذا تفعل تركيا تحت المظلة الأمريكية؟

الأحد 8 ربيع الثاني 1448هـ | الموافق لـ 20 سبتمبر 2026 م | العدد 609 الثمن 1200 مليم | ر د م د 2382-2643

كلمة العدد

أشرف ميثاق بين الحاكم والمحكوم، ما بني على شرع اللّه

ستظل جذوة تغيير الجذري للدرك الذي تردت فيه البشرية بهيمنة الفكر الرأسمالي النيوليبرالي المرتبط بالعولمة الاقتصادية والتكنولوجية على العالم، والتي فجّرها أهل تونس، في منطلق ثورة الأمة، مختزلة في شعارها "الشعب يريد إسقاط النظام" رغما عن العقلية الإيبستينية التي لا زالت تحاول ترميم قوائم عرش هيمنتها، بالتضليل عن حقيقة شعار الثورة ومدلوله اليقيني.

فالراهن السياسي التونسي، والذي لم تجد السلطة إلا قوة منطق "الدولة" لتبرير فشلها في معالجة أزمات البلاد الطاحنة، اقتصاديا واجتماعيا، ولم تقدم فيه "المعارضة" برنامجا محددا ينقض منطق السلطة، اختزلت فيه مأساة الناس في الجدل الحقوقي بين تأييد خيارات "تصحيح المسار" ومحاربة الفساد، وبين التحذير من تراجع "مكاسب" الانتقال الديمقراطي وحريات التعبير والتنظيم، للتضليل عن حقيقة الإرادة الشعبية، يُفسّر انفضاض الناس من حول السلطة القائمة، دون انتظار أي خير ممن يعارضها.

فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم حين تختزل في ممارسة السلطة على أي وجه، أو فيمن يمارسها، يضيع طيّها المفهوم الحقيقي لتلك العلاقة من أنها تتجسد في ذلك الكيان التنفيذي لمجموع المفاهيم والمقاييس والقناعات التي تعتقدها كل مجموعة بشرية ارتضت عيشا مشتركا، ذلك المفهوم الذي يمكن التعبير عنه بالميثاق الذي يربط الطرفين.

وجذوة التغيير الجذري التي قدح أوارها أهل تونس، والتي أبت أن تنطفئ من حياتهم بإصرارهم على رفض الأغلال التي يرسفون اليوم فيها، وتوقهم نحو أفق أرحب، نابع من رسوخ العقيدة الإسلامية في وجدانهم، حيث لن تزهر تلك الإرادة وتتحول إلى طاقة حياة إلا أذا اتخذت العقيدة الإسلامية أساسا للعهد الذي يربطهم بمن يتولى أمر الدولة التي تحكمهم، بحيث لا يتأتى وجود شيء في كيانها أو جهازها أو محاسبتها أو كل ما يتعلق بها، إلا بجعل العقيدة الإسلامية أساساً له. وجعل العقيدة الإسلامية في الوقت نفسه أساس الدستور والقوانين الشرعية بحيث لا يسمح بوجود شيء مما له علاقة بأي منهما إلا إذا كان منبثقاً عن العقيدة.

وحتى يخرج أهل تونس من حالة التيه التي فرضها عليهم الراهن السياسي ويضعون جوهر شعار ثورتهم موضع التنفيذ، لابد أن تبنى العلاقة بينهم وبين من سيُولونه أمرهم على ميثاق منبثق من العقيدة الإسلامية، ومأخوذ من الأحكام الشرعية بناء على قوة الدليل الوارد في كتاب اللّه وسنة رسوله صلى اللّه عليه وسلم، وما أرشدا إليه من إجماع الصحابة والقياس.

ثم، حتى يتيسّر لأهل تونس الاضطلاع برسالة تخليص البشرية من درك الفكر الرأسمالي النيوليبرالي وعولمته الاقتصادية والتكنولوجية المقيتة، لا بد أن يكون ذلك الميثاق غير مختص بقطرهم وحده، بل هو ميثاق دولة جامعة لكل المسلمين، وللعالم جميعه باعتبار أن دولتهم ستحمل الإسلام رسالة نور وهداية إلى العالم أجمع، وتعمل على رعاية شؤونه، وضمه إلى كنفها، وتطبيق أحكام الإسلام، بجعل السيادة للأحكام الشرعية وليس للأمة، والأمة هي التي تختار رأس الدولة وتبايعه، لكن سلطة التشريع منوطة بالشرع.

وعلى هذا تكون السياسة التي ينشدها أهل تونس بثورتهم على النظام هي رعاية شؤون الناس داخليا وخارجيا بالإسلام، فتكون من قبل الدولة والأمة. فالدولة هي التي تباشر هذه الرعاية عمليا، والأمة هي التي تحاسب بها الدولة، فتنعقد الرابطة بين الأمة ووليّ أمرها على أساس أشرف ميثاق وأكرمه. يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴾.

بقلم أ.عبد الرؤوف العامري

استقبال قائد الأسطول السادس الأمريكي في تونس

موالاة لأمريكا عـــدوة الإسـلام والمسلمين

في مشهدٍ يتكرر دون وعي على حجم المصيبة، استقبل وزير الدفاع الوطني، الأربعاء 16 سبتمبر 2026، الأميرال جيفري أندرسون، قائد الأسطول السادس الأمريكي، على هامش تمرين فينيكس إكسبريس 2026 الذي استضافته سواحل تونس بمشاركة قوات من 13 دولة تحت إشراف القيادة الأمريكية في أفريقيا "أفريكوم".

وإننا في حزب التحرير/ ولاية تونس:

نحذّر بشدة من مغبة الاستمرار في التعامل مع هذا التوسع العسكري الأمريكي بوصفه "شراكة" أو "صداقة"، بينما الوقائع تكشف عن نوايا استراتيجية أعمق من مجرد التدريب المشترك. فمنذ توقيع اتفاقية "الحليف المتميز" سنة 2015، تصاعدت وتيرة حضور أمريكا في تونس: من برامج تدريب متكررة، إلى فتح مناقصة لتوسيع منشأة عسكرية في مدينة بنزرت تُعرف بـ"مركز التميّز البحري"، تضم مرفأً للزوارق الحربية ومهبطاً للطائرات العمودية.

كما نُحذّر أيضا

من تحويل تونس تدريجياً إلى قاعدة خلفية لأنشطة "أفريكوم" في شمال أفريقيا والمتوسط، تحت غطاء مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية.

وإننا نجدّد التحذير والتذكير:

أن تسخير جزء من أرض تونس لأمريكا وإبرام اتفاقيات عسكرية وأمنية معها هو في أبسط صوره تعاون مع عدو حرّم اللّه موالاته أو الاستعانة به، قال رسول اللّه ﷺ: «فَإِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِالْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ»، وهو فوق ذلك قد جعَل للكافرين علينا سبيلا وهو أيضا أمر قد حرّمه اللّه تعالى إذ قال: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾.

أيّها الأهل في تونس:

إن التعاون العسكري مع أمريكا والغرب عموما وتسخير بلاد المسلمين لجيوشه ومناوراته ومغامراته العسكرية لم يجلب للأمة إلا الدمار والخراب، وما يحدث لدول الخليج والأردن في حرب أمريكا على إيران خير شاهد على ذلك، وإن الواجب عليكم شرعا العمل على إلغاء هذه الاتفاقيات، وإنهاء الوجود العسكري الأمريكي والأجنبي في بلادنا، حتى تكون تونس مرتكزا لدولة الخلافة الراشدة، ومنطلقا لتحرير فلسطين والمسجد الأقصى الأسير، مصداقا لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

هل ستتوقف الحرب قريبا ويحصل اتفاق بين أمريكا وإيران؟

قال المتحدث باسم الحرس الثوري الإيراني حسين محبي يوم 2026/9/9: (إذا أرادت أمريكا إنهاء هذا الوضع فعليها، إلى جانب وقف الحرب تماما، الامتناع عن تكرار التهديدات، وسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان، وإنهاء الحصار المفروض على اليمن، والإفراج عن 24 مليار دولار من الأصول الإيرانية المجمدة، والكف عن أي تدخل في القدرات النووية والصاروخية للبلاد).

هذه الشروط تضمنتها مذكرة التفاهم المكونة من 14 بندا، والتي وقعها رئيس إيران مع رئيس أمريكا يوم 2026/6/18. ومناقشة موضوع القدرات النووية تضمنه البند رقم 8 من المذكرة، "وتعهد إيران بخفض التخصيب وعدم امتلاك أسلحة نووية وإشراف وكالة الطاقة النووية الدولية على ذلك". وكذلك البند رقم 12 حيث "تتفق إيران وأمريكا على إنشاء آلية تنفيذية لمراقبة التطبيق الناجح للمذكرة". وكأن اعتراض الحرس الثوري على مذكرة التفاهم بسبب هذين البندين على الأخص. فهذا يعني تدخل أمريكا في إيران، فستبقى تنسق معها لتنفيذ الاتفاق، وتتواصل معها بشكل دائم حتى تجعلها دولة تابعة. فالحرس الثوري يريد الاستقلال، ولسان حال السياسيين ودفاعهم عن مذكرة التفاهم بقوة أنهم يقبلون بالعودة لما كانوا عليه كدولة تسير في فلك أمريكا.

ولهذا لم تسر الأمور حسبما يخطط لها، والمذكرة مليئة بالألغام وقابلة لمختلف التأويلات. فأعلنت أمريكا يوم 2026/6/25 أنها لن تعطي إيران أموالها المجمدة نقداً، وإنما "لشراء فول الصويا والذرة والقمح الأمريكي لصالح الشعب الإيراني" فرفضت إيران ذلك. فشنت أمريكا يوم 2026/6/26 أولى هجماتها بعد توقيع المذكرة على مواقع إيرانية. ورد الحرس الثوري بهجمات على مواقع أمريكية بمنطقة الخليج. وهكذا بدأت الهجمات المتبادلة بين الطرفين ولم تتوقف حتى اليوم. وانقضت مدة الـ60 يوما لتحقيق الاتفاق النهائي كما ورد في مذكرة التفاهم، وإن نصت على إمكانية تمديدها. وبما أن الطرفين لم يعلنا إلغاءها فتبقى قائمة. وأعلنت أمريكا أنها ستستعمل القوة والحصار الاقتصادي لإجبار إيران على الاستسلام وهي تتفاوض معها للتوصل إلى اتفاق نهائي.

وجعلت أمريكا السيطرة على مضيق هرمز قضية رئيسية، وذلك لتشعر أنها قد حققت إنجازا عظيما، لأنها لم تتمكن من تحقيق هدفها الذي شنت من أجله الحرب لجعل إيران دولة تابعة.

ونقلت صحيفة وول ستريت يوم 2026/9/10 عن مصادر أمريكية مطلعة أن "إيران استخدمت صواريخ باليستية متطورة تتيح لها المناورة أثناء التحليق واستهداف أهداف متحركة، وإصابتها أدق من سابقاتها. وإن عدة طائرات أمريكية عسكرية تعرضت لأضرار جراء ضربات استهدفت قاعدة موفق السلطي الجوية في الأردن فأصابت 9 طائرات عسكرية بأضرار. رغم أن أمريكا أطلقت أكثر من 30 صاروخ باتريوت للتصدي لهجمات إيران، وأن كبار مستشاري ترامب أثاروا سرا احتمال استمرار الحرب على إيران طوال الفترة المتبقية من ولايته". وقد أعلن ترامب يوم 2026/9/12 أنه "يعتقد أن الحرب على الأرجح ستتوقف بعد انتخابات التجديد النصفي للكونغرس المقررة في تشرين الثاني القادم".

التتمة في الصفحة الثالثة

لايـزال بالمعتقـل بعيـدا عـن اهلـه وأحبابـه لأجـل مقالـة كتبهـا نصـرة لغـزة.

إذا لـم تجـد عـدلاً فـي محكمـة الدنيـا فارفـع ملفـك لمحكمة الآخرة فإن الشـهود ملائكة، والدعوى محفوظـة، والقاضي أحكم الحاكميـن

بريكس 2026: مصر تمسك بالتوافق.. وتفلت من التاريخ

في قمة بريكس الثامنة عشرة بنيودلهي (12–13 سبتمبر 2026)، لم تكن مصر مجرد عضو جديد انضم قبل عامين، بل تحوّلت إلى «صانع توافق» يمسك بخيوط الصياغة بين أطراف متناقضة: الهند التي تريد بياناً لا يغضب واشنطن ولا طهران، والصين التي تريد نقداً مبطناً لأمريكا من داخل منصة تضم حليفين لها، والإمارات وإيران في آن واحد. وقد نجحت القاهرة في تمرير «إعلان نيودلهي» الذي يدين الحرب الأحادية دون تسمية دولة بعينها، ويدعو إلى ضبط النفس الأقصى، فترضي إيران دون أن تقطع مع أمريكا، وتمنح بكين مكسباً رمزياً دون أن توقّع على قطيعة.

في الإحاطة الصحفية الرسمية لوزارة الخارجية الهندية يوم 12 سبتمبر 2026 في نيودلهي، قال بالنص: "مصر، رغم أنها عضو جديد، كانت مشاركة نشطة وساعدت الهند على بناء التوافق عبر القطاعات. نتطلع لدور أكبر لمصر من حيث تعاوننا القطاعي في مختلف المجالات"

التوافق كقاعدة سلوك دولي.. ضرورة دبلوماسية أم مسوغ لغياب الفعل؟

لا ينكر متابع حصيف للسياسة الدولية، أن مصر اليوم لم تعد تستطيع حتى حياداً إيجابياً (مستكينا) ، فهي مدينة لصندوق النقد (الذي تسيطر عليه أمريكا) وتستورد سلاحها من أمريكا وفرنسا وروسيا والصين في نفس الوقت. لذلك انتقلت من عدم الانحياز إلى تعدد الانحياز، وأداتها الجديدة هي بناء التوافق بدل إعلان الحياد.

التوافق من حيث المبدأ ضروري في العلاقات الدولية، والدولة التي ترفض الحوار وتغلق أبوابها أمام التفاوض قد تدفع ثمناً باهظاً. إذ الحوار الجدّي يقلل تكلفة الصراعات، ويعزز الثقة خاصّة، عندما تثبت الدولة قدرتها على الاستماع والوساطة والوفاء بالاتفاقات. وفي الأزمات الدولية، يصبح وجود جهة توافقية قادرة على منع التصعيد وإيجاد مخارج مرحلية أمر ضروري. لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول التوافق من أداة سياسية إلى هوية دولة، عندها تظهر مخاطر التنازل المفرط، ومحاولة إرضاء الجميع، وإخفاء الخلافات بدلاً من حلها، وتعطيل القرار، واستغلال القوى الكبرى لخطاب التوافق لإجبار الطرف الأضعف على القبول بالأمر الواقع. وهنا تفقد الدولة ماهيتها السياسية؛ إذ تذوب في بحر من التنازلات، ويصبح مشروعها غامضاً أمام حلفائها وأعدائها على حد سواء.

سياسة التوافق عندما تصبح قاعدة سلوك دائمة، تبدأ الدولة في فقدان قدرتها على الفعل، فتظهر علامات الغرق في مستنقع العجز : غياب القرار، والخوف من خسارة أي طرف حتى يصبح الحفاظ على العلاقات أهم من تحقيق المصالح، ومساواة القوة بالضعف حين يُطلب من الجميع التنازل بالتساوي رغم أن موازين القوى غير متساوية، وتحويل الاختلاف إلى مشكلة شخصية بدلاً من معالجة الأسباب السياسية، وغياب البرنامج البديل، واستنزاف الوقت في اجتماعات وبيانات لا تنتج أدوات تأثير حقيقية، وتجنب المواجهة الضرورية، والاعتماد على النخب بعيداً عن الشارع، وتكرار الاتفاقات الفاشلة، وأخيراً فقدان الثقة الشعبية.

وفي العلاقات الدولية، تعني هذه العلامات أن الدولة تتحول من صانع قرار إلى مدير أزمات، ومن مبادر إلى وسيط، ومن قوة تغيُّر إلى طرف يدار. تفقد لونها الخاص، وطعمها المميز، وتأثيرها المبدئي في الفعل السياسي العالمي. تصبح دولة بلا نكهة، لا تُلهم ولا تُخشى ولا تُتبع. وقد تكون محترمة كجسر للتواصل، لكنها ليست قادرة على إرساء نظام عادل. والعالم اليوم أحوج ما يكون إلى التغيير، إلى دولة ترفع صوت الحق، وتقف مع المظلوم، وترفض الظلم، لا إلى دولة تُغرق نفسها في توافق شكلي يرضي الجميع ولا يغيِّر شيئا. والأمة التي تمتلك البدائل، وتملك الطاقات، وتملك الإرادة، لا يجوز أن تُختزل قضيتها في إدارة التوافق بين النخب. إنها أمة قادرة على صناعة الفعل إذا اعتمدت على طاقاتها وصدقت مع أمتها. فالدائرة المغلقة واضحة: العجز عن التأثير يزيد الحاجة إلى التوافق، والتوافق بديلاً عن بناء القوة يزيد العجز. ولا يخرج من هذه الدائرة إلا من يمتلك الشجاعة لاتخاذ موقف حاسم عندما يصبح التوافق مستحيلاً. والأخطر أن التوافق قد يتحول إلى غطاء للاستبداد أو أداة لإسكات المعارضة، حين يُرفع شعار "التوافق الدولي" لإلغاء الاختلاف الحقيقي. ولا يقتصر الأمر على الخطر الخارجي، بل يمتد إلى الداخل: فالوسيط الدائم يعيش بين ضغوط الأطراف، وقد يجد نفسه مضطراً للدفاع عن مواقف لا يؤمن بها، فيدفع ثمناً نفسياً وسياسياً باهظاً.

من توافق العجز إلى التأثير السياسي.. نحو نظام عادل رحمة للعالمين

هناك فرق جوهري بين صانع التوافق وصاحب التأثير السياسي، فصانع التوافق يستطيع تقريب وجهات النظر، لكنه لا يملك بالضرورة القدرة على فرض أو تنفيذ القرار. أما صاحب التأثير السياسي فيمتلك قدرة على تحريك الرأي العام استنادًا إلى شرعية قيادية أو شبكة علاقات مؤثرة. لذلك يمكن لشخص أن يكون ممتازاً في جمع المختلفين، لكنه عاجز عن دفعهم إلى اتخاذ موقف أو تنفيذ اتفاق. الإسلام لا يُقدِّم التوافق بوصفه هدفاً مستقلاً، بل يُوضع ضمن منظومة أوسع تجمع بين تحقيق العدل وحفظ الجماعة، والثبات على الحق. قال تعالى: (وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ)، و(وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ). ودرس صلح الحديبية واضح، فالنبي ﷺ لم يكن يبحث عن رضا الجميع، وإنما كان يبحث عن تحقيق الغاية المنشودة مذكرا أصحابه "إِنِّي رَسولُ اللَّهِ، ولَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا". النظام العادل الذي جعله الله رحمة للعالمين لا يُبنى بالتنازل عن الحق، ولا بإرضاء الظالمين، ولا بالهروب من المواجهة. إنه يُبنى بدولة تمتلك وضوح الرؤيا، والقدرة على الحوار، والشجاعة لاتخاذ موقف حاسم عند الاقتضاء. هذا الذي ينتج قيادة منسجمة، وبرنامجاً واضحاً، وتوزيعاً للأدوار، وتنظيماً قادراً على العمل، وقاعدة شعبية، وآليات لاتخاذ القرار، وقدرة على الضغط والتفاوض. أما التوافق الذي لا يزيد القدرة على الفعل، فهو مع مرور الوقت معرض لأن يتحول إلى شكل من أشكال العجز. والقاعدة الذهبية: كل توافق لا يزيد القدرة على الفعل، مع مرور الوقت، معرض لأن يتحول إلى شكل من أشكال النفاق السياسي أو العجز السياسي المفتوح.

خلاصة القول:

إنّ مصر الكنانة التي كان لها الدور الفاصل في توحيد الأمة وحمايتها عند الأزمات، والتي تمتلك من المقومات ما يجعلها في قلب النظام العالمي، تختزل اليوم دورها في صياغة بيانات توافقية ترضي الأطراف جميعاً، بينما تعاني من تقهقر وتهديدات لم تعد منفصلة، فكل تهديد خارجي يضرب مباشرة الداخل. الخطر الأكبر ليس خطرًا واحدًا، بل أخطار متزامنة: أزمة مياه مع إثيوبيا، وحرب في السودان، وحصار لقناة السويس، ودور هامشي في سباق تقاسم النفوذ في البحر الأحمر، وحرب في غزة وتهديد بتهجير أهلها، وتعقيدات الملف الليبي، إضافة إلى الدين الخارجي وارتباطه بموافقة واشنطن. ولكن، في المقابل، تثبت الأمة في خضم الأزمات المتعاقبة قوتها ومكانتها وشدة تأثيرها على العالم، مضائق هرمز والسويس وباب المندب وغيرها شاهدة على امتلاك الأمة لمفاتيح التجارة الدولية، زمن التحولات الكبرى صارت حقيقة سياسية حاضرة في المحافل الدولية، كل هذه المؤشرات تؤكد أن التغيير صار مطلبًا شرعيًا بل ضروريًا للمسلمين بوصفهم أمّة واحدة صاحبة مشروع حضاري ورسالة عالمية، لا مجرد وسيط بين المشاريع.

من هذا الباب فقط تستعيد الأمّة لونها وطعمها وتأثيرها، وتصبح شريكاً في صناعة التاريخ لا مديراً لجموده؛ أما إذا بقيت تغرق في التوافق الشكلي، فستظل وسيطاً بلا مشروع، وصانعة توافق بلا فعل، وأمة تمتلك البدائل لكنها تختار ما يُؤبّد هزيمتها.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

أزمات اقتصادية متلاحقة، لا خلاص منها إلا بالخلافة الراشدة على منهاج النبوة

تعيش تونس أزمة اقتصادية حادة، في ظل تزايد العجز التجاري وتفاقم الدين العمومي، حيث تشير التقديرات إلى أن العجز التجاري بلغ خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026 نحو 17.8 مليار دينار، بينما وصل الدين العام 141.6مليار دينار تونسي، أي 82.1% من الناتج المحلي الإجمالي, بما يعكس عمق الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وعجز السياسات المتبعة عن معالجة أسبابها الحقيقية.

ويرجع ارتفاع العجز بصورة رئيسية إلى تفاقم عجز قطاع الطاقة، الذي بلغ 7.95 مليار دينار خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026، مقارنة بنحو 6.04 مليار دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. كما ترجع الازمات الاقتصادية بالدرجة الأولى إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، سواء في النظام النقدى أوالنظام الربوى أو في شكل الملكية ومنها خصخصة المُلكية العامة، بالاضافة الى اسباب اخرى.

وتعوّل الدولة التونسية منذ سنوات على مداخيل السياحة وتحويلات المغتربين، والاقتراض الداخلي والخارجي، حيث قدم البنك المركزي التونسي للحكومة قروضًا من دون فائدة بقيمة 7 مليارات دينار تونسي في كل من عامي 2024 و2025، فيما تتضمن موازنة 2026 قرضًا مخططًا بقيمة 11 مليار دينار، بما يعادل 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع.

لكن هذه المصادر تظل هشة ومرتبطة بالظروف الاقتصادية الدولية، حيث تعرض اقتصاد البلاد إلى صدمات خارجية متوالية جراء الحرب على إيران وتداعياتها. وبالمقابل ظل أداء قطاع المناجم والفوسفات ومشتقاته ضعيفا، دون ذكر الثروات الهائلة من نفط وغاز ومعادن التي وقع تسليمها للشركات الاستعمارية تنهبها صباح مساء. وبالرغم من الوضع السيء للاقتصاد التونسي، فإن الخروج من الأزمة ممكن، إذا اعتمدنا على أنفسنا، والتزمنا بشرع الله الحنيف، وذلك بإجراءات منها:

1- الاهتمام بالزراعة الاستراتيجية كزراعة القمح وغيره مما تحتاجه البلاد احتياج ضرورة كمنظومة الاعلاف والالبان واللحوم، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير ما زاد فوق الحاجة لتوفير العملة الصعبة، ويكون ذلك بتفعيل حكم الاراضي في الاسلام كإحياء الموات وإقطاع الاراضي من طرف الدولة، وذلك بتوزيع ملايين الهكتارات المعطلة على جيوش المعطلين عن العمل وتوفير ما يلزمهم من بذور ومياه.

2- استرجاع الثروات الباطنية من نفط وغاز ومناجم من الشركات الناهبة وإدارتها بأنفسنا استخراجا وتسويقا، لأن هذه الثروات من الملكية العامة في الاسلام لقوله صلى الله عليه وسلم: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْكَلَإِ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ»

وحجم الثروات في تونس كبير، يشهد بذلك عشرات الشركات العالمية المنتصبة في طول البلاد وعرضها تستنزف ثروات البلاد بلا عدادات ودون حسيب ولا رقيب، فإذا ما استرددنا هذه الثروات من الشركات الاستعمارية وأدرناها بأنفسنا إنتاجا وتسويقا فسنوفر السيولة اللازمة لبعث المشاريع الاقتصادية المنتجة كالتصنيع، خاصة وأن كل عوامل النجاح متوفرة، فالأرض أرضنا والثروة ثروتنا، والقوى العاملة المدربة من خبراء ومهندسين وعمال هم أبناؤنا وموجودون على الأرض ولا ينقصهم إلا حسن الإدارة والتسيير، أما ما نحتاجه فيمكن شراؤه من الدول غير الطامعة في بلادنا وما أكثرها، ويمكن تغطية نفقاتها مما تدره الثروات الطبيعية من بترول وغاز وفوسفات وملح وإسمنت وغيرها من المعادن التي تزخر بها أرض الخضراء؛ إمّا مقايضة أو بحسب العملة التي نشترطها نحن.

3- التوقف فورا عن المشاريع الثانوية التي لا نحتاجها والاقتصار فقط على ما هو ضروري، حتى نوفر التمويل اللازم للمشاريع الضروريّة كالصناعات الثقيلة، ولتوفير ما يلزمنا من آلات نحتاجها في الزراعة وفي مصانعنا الفرعية.

4- كما يقتضي الخروج من الأزمة إعادة النظر في ملف الديون الخارجية، والعمل على تجميد سدادها، ذلك أنّ الدُّيون التي أكرهنا عليها وأخذتها حكومات ظالمة (زمن بن علي وبورقيبة) أو ضعيفة خضعت لضغوط الدّول الاستعماريّة (بعد الثورة) تُعتبر في عرف الدّول ديونا كريهة لا يجب علينا سدادها، وقد نادى نوّاب أوروبّيّون من البرلمان الأوروبي منذ 2011 أنْ ليس على تونس تسديد ديونها لأنّها كريهة، فلا أقلّ من أن نعلن تجميد تسديد الدّيون لأنّها كريهة مستغلّين الرّأي العامّ العالمي الذي ينادي بإسقاط ديون العالم الثالث باعتبارها ديونا ظالمة. هذا فضلا عن كون الدّول الاستعماريّة استردّت كلّ ديونها وزيادة، وهي اليوم تزيدنا ديونا حتى نسدّد فوائد الدّيون السابقة، وهذا حرام لا يجوز لانه ربا. فلماذا نغضب ربنا ونواصل إعطاءهم من أموالنا؟ ولا عبرة هنا بما يروّجه خدّام الغرب من أنّ التوقّف عن سداد الدّيون سيشوّه صورة تونس ويجعلها محاصرة اقتصاديّا من الدّول الدّائنة، لا عبرة بذلك لأننا لن نتعامل مع تلك الدّول في كلّ الأحوال لأنّها دول استعماريّة عدوّة لا تتعامل معنا إلا لتنهبنا فإن نحن قطعنا معها نكون قد حمينا أنفسنا وثرواتنا من نهبها.

إن هذه الإجراءات لا يمكن أن تُنتظر من منظومة وضعية علمانية أمعنت في الارتهان للخارج، وإنما هي نماذج من آلاف الإجراءات التي ستتخذها دولة الخلافة الراشدة، بإذن الله، حين تتولى إدارة ثروات الأمة وتسخيرها لتحقيق نهضتها واستقلال قرارها، إيذانًا بانتهاء عهد التبعية والضعف، وقيام عهد القوة والمنعة والهيبة.

قال تعالى: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾.

الدكتور الأسعد العجيلي

تتمة : هل ستتوقف الحرب قريبا ويحصل اتفاق بين أمريكا وإيران؟

ما يعني أن إيران لديها إمكانيات للاستمرار في الحرب وأن أمريكا لم تستطع تحقيق هدفها وكان ترامب يأمل بتحقيقه قبل هذه الانتخابات حتى يسجل لحزبه فوزا كبيرا، والآن لا يستطيع أن يوقفها وربما تستمر إلى نهاية ولايته. فقد ذكرت وول ستريت يوم 2026/9/10 "أن كبار مستشاري ترامب أثاروا سرا احتمال استمرار الحرب على إيران طوال الفترة المتبقية من ولايته".

حاول ترامب وقفها ببدء المفاوضات وبتوقيع المذكرة، وبادعائه أنه دمر معظم قوة إيران وسيطر على مضيق هرمز. ولكن الواقع يكذب أقواله فيستمر في الحرب. وربما وقع في المأزق الذي وقع فيه سلفه جورج بوش الابن عندما شن حربين على أفغانستان والعراق بين عامي 2001-2003، فاصطدم بمقاومة المسلمين الشرسة في البلدين، فصار يبحث عن كيفية للانسحاب منهما، فكانتا خزياً له ولحزبه الجمهوري ولأمريكا. وإذا لم يتمكن ترامب من وقفها في فترة ولايته فسيتركها إرثا سيئا لخلفه.

وهكذا فإن أمريكا تشعل الحروب بادعاءات كاذبة، فتهلك الحرث والنسل وتشيع الفساد. ولا يهمها إلا مصالحها وفرض هيمنتها على العالم.

لقد كشفت هذه الحرب أن القوة المؤثرة في إيران هي الحرس الثوري، وكأنه هو الذي يقود البلاد. فقد أقنع السياسيون المرشد صاحب القرار الأخير بالموافقة على طلبهم بتوقيع مذكرة التفاهم، ولكن الحرس الثوري سكت مؤقتا على مضض بسبب احترامه للمرشد الذي يظهر أنه يريد أن يمسك العصا من الوسط ليعادل بين السياسيين والحرس الثوري.

فالسياسيون يريدون أن يتفاهموا مع أمريكا ويتبعوا السياسة السابقة وهي الدوران في فلك أمريكا، والحرس الثوري يريد الاستقلال. وعندما رأت أمريكا أن الحرس الثوري هو المهيمن، أرادت أن تقيم معه علاقات مباشرة، وحركت جنرالها المفضل عاصم منير حاكم باكستان الفعلي، ولكنها فشلت في ذلك. ولهذا عادت إلى شن الهجمات دون أن تعلن أنها استأنفت الحرب التي أعلنتها على إيران يوم 2026/2/28 وأوقفتها بعد 40 يوما.

ولقد كشفت هذه الحرب طريقة التعامل السياسي لأمريكا، إذ تتعمد الخداع ونكث التفاهمات والاتفاقات، وتستعملها لكسب الوقت لتحقيق مصالحها وليس للالتزام بها وتراوغ في تنفيذها وتتنصل منها إذا رأت أنه لا مصلحة فيها. فنكثت الاتفاق النووي السابق مع إيران واتفاقاتها مع روسيا واتفاقات دولية كاتفاقية المناخ والسماء المفتوحة للطيران، وخرجت من الكثير من المنظمات الدولية. وبذلك تفقد مصداقيتها وتجعلها دولة مارقة غير موثوق بها. فلا يطمئن أحد إلى ما اتفق عليه معها.

فهي لا تعرف صديقا ولا عدوا في سبيل مصالحها، فيمكن أن تشن حربا اقتصادية وسياسية على أصدقائها كما فعلت مع كندا وأوروبا وتهدد بالاستيلاء على جزيرة غرينلاند التابعة للدنمارك وتطالب بضم كندا. وتختلق الأكاذيب لتبرير عدوانها كما فعلت مع أفغانستان والعراق والآن مع إيران.

وقد تنقلب على من يواليها من الذين يدورون في فلكها وعلى عملائها، فانقلبت على عملائها كحسني مبارك وبشار أسد وبرويز مشرف وسوهارتو وغيرهم عندما ثارت شعوبهم عليهم بسبب تنفيذهم لأوامرها. وانقلبت على إيران التي كانت تدور في فلكها وتخدمها في المنطقة.

ولهذا فإن دولة الخلافة ستتعامل معها كما تعامل رسول الله ﷺ مع دولة الروم وتبعه الخلفاء الراشدون، حتى هزموها وأخرجوها من المنطقة التي تسمى الآن الشرق الأوسط. ومن ثم لاحقها الخلفاء من بعدهم حتى عقر دارها في إسطنبول وكادوا أن يفتحوا روما التي ستفتحها دولة الخلافة الراشدة الثانية القائمة قريبا بإذن الله.

بقلم أ.لسعد منصور

خبر وتعليق

طرح مسألة المساواة في الميراث من أجل الدفع نحو إقرار هذا القانون

صرحت رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات رجاء الدهماني أن الجمعية ستواصل طرح مسألة المساواة في الميراث من أجل الدفع نحو إقرار هذا القانون وأضافت الدهماني إبان ندوة دولية بالعاصمة تحت عنوان أين نحن من المساواة بمشاركة حقوقيات ومحاميات وناشطات من تونس وعدد من الدول العربية والإقليمية بأن الجمعية تطالب منذ سنوات بمراجعة نصوص مجلة الأحوال الشخصية باعتبار أنها منقوصة وتتضمن أحكاما تمييزية يجب إلغاؤها رغم ما حققته المجلة من تكريس للمساواة في بعض أبعادها. ومن المنتظر أن تتوج أشغال الندوة بإعداد إعلان تونس للمساواة داخل الأسرة على أن يتم توقيعه يوم 13 أوت من قبل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بالتزامن مع الذكرى السبعين لصدور مجلة الأحوال الشخصية.

التعليق

رغم ما تمر به البلاد من أزمات خانقة وفشل سياسى يعكس انعدام ابسط الحلول لهذه الأزمات نجد من يسمون انفسهم النخب صم بكم عمي على هذا الواقع المرير بل يزيدونه مرارة بمطالب تظهر مدى غربتهم عن القضايا الحارقة لهذا الشعب الذى اصبح يستجدى الماء والكهرباء فى فصل الصيف الحار. نعم نخب تعيش فى وهم الحداثة الزائفة التى كسدت عند مصدريها فهاهي النساء الديمقراطيات يطالبن بتفعيل قانون الميراث وبمراجعة نصوص مجلة الاحوال الشخصية باعتبار انها منقوصة متحديتا ثوابت ما جائت به عقيدة المسلمين فى تونس وهنا ندرك اين يوجه هؤلاء الصراع ، نعم قضيتهم ليست حقوق المرأة والمطالبة بالمساواة لان واقع المرأة اليوم لا ينطق بما ينطقون وتحركات المرأة نراها فى كل يوم اما تشتكى من غلاء المعيشة او تسعى لتنال ثمرة شهادات عالية سهرت الليالى لتحقيقها ولكن الدولة لم تنصفها وتمكنها من حقها الملزوم بتشغيلها كما نراها تجوب شوارع البلاد مرهقة مكلومة من دولة قطعت عنها الماء والكهرباء والهواء النقي كما حدث فى قابس.

نعم ان الصراع موجه لحرب الاسلام وما بقي من ثوابته فالثورة المستمرة على اقرار قانون الميراث على انه حق من حقوق المرأة انما هو ادعاء كاذب مضلل بل هي املاءات المسؤول الكبير كما صرح الباجى قائد السبسى ,ويعود مسار ملف المساواة في الميراث إلى عام 2017، حينما أعلن عن تشكيل لجنة الحريات الفردية والمساواة، التي قدمت في تقريرها جملة من المقترحات المتعلقة بتعزيز الحقوق والحريات، من بينها إقرار المساواة في الميراث ورغم عدم استكمال هذا المشروع الخبيث الذى ظل عالقا فى البرلمان والانقسام المجتمعى الذى يرى ان هذا القرار لا يجوز ان يعلوا على قرار الله سبحانه وتعالى ، يسارع هؤلاء لتنفيذ هذه الاملاءات ففى كل مناسبة يضغطون على الدولة كي تفعل اتفاقية سيداو التى تغير خلق الله برفع كل اشكال التمييز بين الذكر والانثى وتدعوا الى المثلية تاركين آيات الله وراء ظهورهم وهو القائل سبحانه وليس الذكر كالأنثى .

ان هذا الضجيج الذى يحدثونه لا يسمعه غيرهم ولن يتجاوز رؤوسهم فالدولة منشغلة بعجزها الذى اصبح حديث الناس جميعا كما ان المرأة فى تونس تعيش واقعها وقبل كل هذا قد بان لها بالكاشف ان ديمقراطيتكم سبب تعاستها وضياع دينها وابنائها وهي اليوم تعود الى ربها كي ينقذها من شرور علمانيتكم وفساد نظامكم الظالم

فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ

بقلم أ.سعاد خشارم

مسؤولية الدولة في الجناية على الأجيال بالتفريط في المنهج الصحيح للتعليم

عندما يقال في اللغة علم الرجل علما أي حصلت له حقيقة العلم وأن هذا المعني هو نفسه المراد من عملية التعليم في الواقع العملي فإذا أتخذ هذا الوصف أساسا في العملية التربوية فهل سنرى هذا الانقطاع الرهيب الذي وصل نحو 120 ألف تلميذ عن الدراسة في السنة و الارتفاع العجيب لنسبة الأمية بين السكان إلي 20٪

ثم إن هذا أساس لا يحتاج قطعا إلا لوجود الفكرة التي تعبر عن القاعدة التي يوضع عليها الأساس لمنهج التعليم و هي العقيدة الإسلامية بصفتنا أمة لا يصلح حالنا جميعا إلا بهذا المبدأ العظيم الذي منه توضع سياسة التعليم في بلادنا فتتركز الموضوعات و المعلومات بكيفية وطريقة منتجة رجال دولة و استقلالية و سيادة تامة

على عكس ما أنتجته دولة الحداثة المكتفية باستيراد برامج التعليم من الخارج علي مقاس سوق الثروة و الإستغلال المادي الفاحش للشركات الكبرى صناعة الرأسمالية المخضعة للكائن البشري تضعه تحت الطلب لماكينة الإنتاج العالمي حيث غيبت القيم الرفيعة الموجهة للغاية التي من أجلها خلق الإنسان

فلا مناص من صياغة فلسفة التربية و التعليم ووضع أهدافها صياغة جوهرية تكون قاعدتها الفكرية العقيدة الإسلامية فيقرأ الإنسان باسم ربه الذي خلقه و صوره و زكاه باسمه الأعظم و قوله الأمجد (اقرأ باسم ربك الذي خلق) عندها ستكون جميع النشطات البشرية متحدية الأطر الفردية و العائلية و الطبقية و الإقليمية والقومية و العرقية و يكتنف إطارها صورة واحدة يشد بعضه بعضا في المجال الإجتماعي و الإقتصادي و السياسي ضد القوة المتلاشية عدوة البشر و يعالج أسباب الضعف الذي نال من مكانة الإنسان و وظيفته الأساسية التي هي استخلافه في الأرض ليعمرها بصفته مخلوقا لخالق كعبد لله مسؤول عن نفسه و عن غيره و ليس وحشا لا يرى إلا لذته و أنانيته التي أشقت الإنسانية بالنظام العلماني الذي يفصل الدين عن الحياة قال تعالى (و بالحق أنزلناه و بالحق نزل) الإسراء 105

و حين تكون الأجواء مشبعة بالحق الذي يربي الإسلام عليه النفس البشرية فيعمق في شعورها الإحساس بالمسؤولية و تصبح حياتها مستقرة بالعلم مقبلة عليه عاملة لرفعة مجموعها ناشرة للعدل الذي خلقت لأجله حينها تتحد الأمة مع حكامها و تكون يدا على من سواها لأن تصورها واحد و سلوكها واحد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط)

بقلم أ.أحمد اليحياوي

فرنسا وحربها على الحجاب!

أعادت مارين لوبان، مرشحة حزب التجمع الوطني للانتخابات الرئاسية الفرنسية، ملف حظر ارتداء الحجاب الإسلامي في الأماكن العامة إلى واجهة النقاش السياسي، بعدما تعهدت بعرض قانون يتضمن تجريم ارتدائه على استفتاء شعبي في حال وصولها إلى قصر الإليزيه، وسط جدل بشأن دستورية الإجراء وإمكانية تطبيقه. وصرحت لوبان عبر منصة إكس، أنها ستعرض على الفرنسيين من خلال استفتاء "قانونا كبيرا لمكافحة الأفكار الإسلاموية"، يتضمن عددا من التدابير التي وصفتها بالقوية؛ ومن بينها تجريم ارتداء الحجاب الإسلامي في الفضاء العام.

واحتدم النقاش بين الجميع حول المسألة وكثر اللغط في الإعلام وعلى مواقع التواصل الإلكتروني بين مؤيد ومعارض. وفي خضم ذلك نشرت CNews نتائج استطلاع للرأي قام به معهد CSA جاء فيه أنّ 60 في المائة من الفرنسيين يؤكدون فكرة حظر الحجاب في الأماكن العامة. بينما انتشرت على موقع التواصل "تيك توك" وغيره حملة قامت فيها مؤثرات فرنسيات بارتداء الحجاب كتعبير عن رفضهنّ للمشروع باعتباره مساساً بالحريّات.

ويقوم اليمين المتطرف منذ أعوام بتأليب الناس ضد ما يسمونه بالغزو الإسلامي ويربط الحجاب في خطاباته بالتطرف وانعدام الأمن ويعلن الحربَ على كل ما يمت للإسلام بصلة ضارباً عرض الحائط بفكرة الحريّة الدينية والحريّة الشخصية والميثاق العالمي لحقوق الإنسان وغيرها.

هذا وقال بيان صحفي للقسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير: تجدر الإشارة إلى أنّ المشاكل السياسية والاقتصادية والصحيّة والأمنية التي تعاني منها فرنسا هذه الأعوام تشكل أقوى التحديّات التي مرت عليها في تاريخها، ورغم ذلك لا تعكس المشاريع الانتخابية اليمينية حلولا جديّة لكل تلك المشاكل بقدر استماتتها في إعلان الحرب على كل ما يمتّ للإسلام بصلة؛ فتارة تعلن الحرب على العباءة، وطوراً على المساجد والجمعيات، وأخرى على حجاب الأمهات المرافقات للتلاميذ في الرحلات المدرسية...إلخ!

وأضاف البيان: المشكلة العميقة والحقيقية أنّ اليمين المتطرف بخطاباته الإقصائية العنصرية قد نجح إلى حدّ ما في زرع الخوف لدى كثير من النّاس وتصوير الإسلام بعبعاً ينتظر الفرصة لحصد الأرواح والقضاء على الحريّات، هذا بالإضافة إلى دور الإعلام منذ أمد بعيد في التشويه والتضليل والتدليس والافتراء على الإسلام والمسلمين؛ ولذلك جاء في الاستطلاع سالف الذكر أن الغالبية العظمى لمؤيدي الحظر كانوا من الكبار وأنّ الشباب أقلّ قبولا للمقترح. فغالبية الشباب قد احتكّوا بالمسلمين في حياتهم الدراسية والعملية وباتوا يدركون كيف تتعاطى وسائل الإعلام مع الحوادث، ويطّلعون على الروايات الأخرى المتعارضة في كثير من الأحيان والمنشورة على مواقع التواصل الإلكتروني.

وتابع: إنّ إعلان اليمين الحرب على الحجاب في فرنسا في هذا الوقت بالذات هو مناورة انتخابية تهدف إلى حصد الأصوات والعزف على الأوتار الحسّاسة لدى الناس بعد زرع الخوف والأكاذيب فيهم، وإلا فالقضايا الحقيقية؛ السياسية والاقتصادية والأمنية، أشدُّ إلحاحا وأوجب لطرح الحلول والمعالجات الجديّة لمجابهة التحديّات العميقة التي تواجهها الحكومة الفرنسية.

واختتم البيان الصحفي بقوله: مع الأسف سيبقى الإسلام شمّاعة يعلّق عليها المتطرفون فشلهم وعجز حضارتهم عن حلّ الأزمات المتلاحقة التي تعصف بهم ووقف الانحدار الذي يهوون فيه، وسيصرفون دوما جهودهم في الصراع خارج حلبة المعركة، وسيكونون المنهزمين في جميع الحالات.

جريدة الراية (حزب التحرير)

مع العودة الجامعية...

أزمة السكن تثقل كاهل طلبة وعائلات

بلد الزيتونة أعرق جامعات العالم

مع انطلاق السنة الجامعية الجديدة، يجد عدد من الطلبة أنفسهم أمام تحديات متزايدة لتأمين السكن، في ظل محدودية طاقة استيعاب المبيتات الجامعية وارتفاع كلفة الإيجار الخاص، ما يثقل كاهل العائلات ويهدد المسار الدراسي لطلبة تعجز أسرهم عن تحمل النفقات المرتفعة.

وبينما يبحث الطلبة عن حلول تتيح لهم مواصلة تعليمهم، تتجدد الدعوات إلى توسيع طاقة استيعاب المبيتات الجامعية، بما يضمن تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم العالي، لا سيما بالنسبة إلى الطلبة القادمين من الولايات الداخلية والأسر محدودة الدخل.

أسعار إيجار تفوق الإمكانيات

يبحث معظم الطلبة عن سكن يكون قريبا من محيط الجامعة وبسعر يتناسب مع إمكانياتهم، لكن دون جدوى ، و رحلة البحث هذه تبدأ في العادة منذ نهاية شهرأوت مع أسعار للشقق تبدو خيالية، ولا تتماشى مع إمكانيات الطلبة حيث تتراوح أسعار شقة تتكون من غرفة واحدة بين 400 و500 دينار، أما الشقة المتكونة من غرفتين فيصل إيجارها إلى 900 دينار

وتأتي هذه الصعوبات في سياق ارتفاع أسعار العقارات في تونس. وبحسب المعطيات التي قدمها المعهد الوطني للإحصاء، سجل مؤشر أسعار العقارات المبنية ارتفاعا بنسبة 5.6 بالمئة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2025، مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2024. كما ارتفع مؤشر أسعار الشقق بنسبة 5.7 بالمئة، مقابل 5.6 بالمئة بالنسبة إلى المنازل، وفق المعطيات ذاتها.

محدودية دخل الأسر

و في المقابل فإنّ معدلات دخل الأسر التونسية لا تسمح للعديد من العائلات بتحمل الارتفاع الكبير في أسعار الإيجار ويجدون أنفسهم أمام أعباء مالية تفوق إمكانياتهم و بالتالي يجد الطالب نفسه مضطرا إلى البحث عن عمل بالتزامن مع دراسته للتخفيف من الأعباء المالية عن والديه ، وإلاّ فهو يواجه خيارين، الأول التفكير في تقاسم تكاليف الكراء مع عدد من الطلبة، والثاني عدم مواصلة المسار الجامعي.

و هكذا يتعرّض الطالب الجامعي للإهمال بل الإذلال، كلّ ذلك في سياسة مُنهجة تدفع الناس دفعا نحو التعليم الخاص ليصبح التعليم امتيازا طبقيا و مصدر دخل ونهب للنافذين وحيتان الأموال وتتخلى السلطة عن دورها في الرّعاية وتصبح مجانية التعليم مجرّد شعار دعائيّ أجوف هذا مع عدم مبالاة بالحالة المعيشية التي وصل إليها الناس.

أزمة السكن الجامعي من أزمة نظام الحداثة

إنّ أزمة سكن الطلبة و الطالبات هو غيض عن فيض أزمة التعليم الجامعي منه و ما هو دونه ، و هذا هو حال التعليم الجامعي اليوم في تونس التي فصلها الغرب المستعمر عن الأمّة الإسلاميّة، وفصلها عن ثقافتها الإسلاميّة، بدعوى الحداثة والتحديث. هذا حالنا اليوم بعد الإصلاحات المزعومة لأكثر من نصف قرن وهذا ما تحقّق، بعد أن أغلقت جامعة الزّيتونة - أعرق جامعات الدّنيا - التي تخرّج منها الآلاف من العلماء الأفذاذ، وشرّد (الزّواتنة) وفُرض التعليم العلماني...

والنتيجة أنّ الحالة كارثية بكلّ المقاييس؛ فلذلك لا عجب أن نرى جامعاتنا ومدارسنا خارج التصنيف العالمي، تتقدم عليهم جامعات كثيرة في دولٍ أفريقية أخرى. ولم يعد خافياً علينا أنّ مدارسنا التي نموّلها من عرق كدُّنا ومعاناتنا، ثلقي بعشرات الآلاف من أبنائنا سنوياً في الشارع، ممّن هم في سن تتطلب الإحاطة والرعاية والتأطير؛ فيُلقى بهم لتستوعبهم البطالة وقوارب الموت والجماعات الإجرامية المنظّمة ومافيا الحروب الدولية.

الخلافة والتعليم العالي و الجامعي

إنّ المقصد الأعظم من التعليم العالي و الجامعي هو بناء نظام البحث والتطوير، للقيام بالبحث والاختراع والتطوير في تكامل بين الجامعات ومراكز البحوث التابعة للدولة، بحيث تكون كلها تحت إدارة الدولة إشرافا وتشجيعا وتمويلا.

و هذا المقصد لا يتحقّق إلاّ بوجود نظام الخلافة الذي يتبنى وجهة نظر الإسلام المتميزة عن التعليم و يؤسس نظاماً تعليمياً جامعيّا نموذجياً من الطراز الأول، نظاما يمزج بين طلب العلم والوفاء بالقضايا الحيوية ومصالح الدولة والأمة على حد سواء، ويضمن في الوقت نفسه الاكتفاء الذاتي في كل ما تحتاجه الأمة من علماء و باحثين و مهندسين و أكاديميين؛ الأمر الذي يضع حداً لهذا الانفصال بين أنظمة التعليم في بلادنا واحتياجات مجتمعاتنا الصناعية والزراعية والتقنية وغيرها ، هذا إلى جانب الاستثمار المكثف لدولة الخلافة في مجال التصنيع لاستيفاء احتياجات المجتمع بشكل مستقل ولجعل الخلافة قوة عالمية عظمى، ما يمكّن الدولة من الاستفادة من مهارات أبناء الأمة المتميزة وعقولهم لتطوير الدولة، بحيث لا يتم إهدار طاقاتهم الثمينة أو أن تقوم الدول الأجنبية بسرقتها.

فسارِعوا أيها المسلمون إلى وضعِ هذا النموذج الرائع موضع التطبيق والتنفيذ بالتلبّس فورا بما أوجبه الله عليكم من العمل لإقامة دولة الخلافة الراشدة إذ هي العلاج الشرعي الوحيد لكل قضاياكم. قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾

بقلم أ.محمد زروق

من تونس إلى هرمز:

ماذا تفعل تركيا تحت المظلة الأمريكية؟

حين استقبل وزير الدفاع التونسي خالد السهيلي، في 16 سبتمبر 2026، قائد الأسطول السادس الأمريكي وقائد قوات الضرب والدعم التابعة لحلف الناتو "الأميرال جيفري أندرسون" والذي قاد حربي العراق وأفغانستان، لم تكن زيارة بهذا الوزن مجرد زيارة بروتوكولية عادية، كما لم يكن البحر المتوسط يشهد مجرد تمرين عسكري روتيني للمرة الخامسة على التوالي. كانت سفن ست دول تتحرك في تشكيل واحد قبالة السواحل التونسية، وهي: فرنسا، إيطاليا، تركيا، تونس، المغرب، والجزائر. وكانت قاعدة حلق الوادي البحرية في تونس، مركز العمليات والعقل المتابع لسيرها، بينما يؤكد بيان رسمي للأسطول السادس الأمريكي نشرته جريدة " هسبريس " المغربية ، أن هذا التمرين يأتي كجزء من بناء شبكة عالمية لقوات الأمن البحري، لتعزيز التعاون والخبرة في عمليات الأمن البحري في جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وبينما كانت الولايات المتحدة تقود عبر أسطولها مناورات تجمع دولًا من شمال أفريقيا وأوروبا وتركيا، كانت هذه الدول تتدرب على العمل المشترك في مجال بات أكثر حساسية من أي وقت مضى: أمن البحر، وحماية الممرات التجارية، وتأمين الموانئ، ومراقبة المجال البحري. وقد تحدث الجانب التونسي خلال اللقاء عن تطوير الاستخبارات البحرية، ورفع جاهزية القوات، والاستجابة للتهديدات المتداخلة، بينما أكد قائد الأسطول السادس استمرار دعم القدرات البحرية التونسية.

هنا تكمن دلالة " الفينيق السريع 26" أو Phoenix Express 2026. فالتمرين، الذي استضافته تونس من 7 إلى 18 سبتمبر، ونسقته القوات البحرية الأمريكية في أوروبا وأفريقيا، بمشاركة 13 دولة في نسخة هذا العام، لا يقوم على استعراض السفن بقدر ما يركز على بناء قابلية تشغيل مشتركة بين بحريات مختلفة. وفي البحر، تتحول هذه الأهداف إلى تدريبات عملية على المناورة والاتصال وتبادل المعلومات، وتنسيق العمليات بين السفن ومراكز القيادة، باستخدام شبكات الاتصال والوسائط الفضائية. ولم يتوقف الاختبار عند الوحدات الموجودة في البحر، فقد جرى إنشاء مركز عمليات بحري في قاعدة حلق الوادي لتقييم المسار التكتيكي للعملية، ومتابعة التنسيق بين الوحدات المشاركة وتبادل المعلومات، بما يسمح ببناء صورة تشغيلية مشتركة عن الوضع البحري في الوقت الفعلي، مع الاعتماد على تقنيات حديثة، من بينها الطائرات دون طيار والمسيرات المائية، قبل أن يتحول قائد الأسطول السادس الأمريكي بنفسه إلى قاعدة بنزرت الرئيسية يوم 17 سبتمبر 2026، بعد تمهيد للزيارة من الأميرال جورج ويكوف قائد القوات البحرية الأمريكية في أوروبا وإفريقيا، فضلا عن منصبه في قيادة الناتو بنابولي الإيطالية، والذي تحدث عن إنشاء مركز التميز البحري في بنزرت. وهذا ما يجعل تونس أكثر من مجرد دولة مضيفة. فموقعها في وسط المتوسط يمنحها قيمة استراتيجية لا تستطيع قدراتها الذاتية الحالية وحدها أن تفسرها. فهي تقع عند نقطة التقاء شمال أفريقيا بجنوب أوروبا، وتفتح موانئها ومجالها البحري أمام شبكة أمنية تقودها الولايات المتحدة. لكن المفارقة واضحة: كلما ازدادت أهمية تونس الجغرافية، ظهر حجم الفارق بين وزنها الجغرافي ووزنها العسكري والسياسي، في ظل مرحلة تتسم بالهشاشة.

ومن هنا يبرز السؤال الحقيقي حول موقعها داخل هذه المنظومة: هل تستخدم تونس هذه الشبكة لبناء قدرة محلية وإقليمية أكبر تحررنا من التبعية، أم تتحول تدريجيًا إلى عقدة لوجستية وتنفيذية داخل منظومة أمنية تُرسم أولوياتها في عواصم أقوى منها، فيما تتعرض لضغوط استراتيجية متزايدة من شركائها وخصومها على حد سواء؟ الإجابة نجدها في المشاركة التركية التي تضيف إلى هذه المعادلة طبقة أكثر تعقيدًا. فقد دخلت أنقرة التمرين بفرقاطة TCG Gaziantep، والتي ظهرت في التشكيل البحري إلى جانب سفن تونسية وجزائرية ومغربية وفرنسية وإيطالية.

ولم تكن المشاركة التركية رمزية، فقد أعلنت وزارة الدفاع التركية أن وحداتها البحرية تشارك في التدريب على أمن النقل البحري وحماية الموانئ والمنشآت والأمن البحري، فيما ظهر طاقم Gaziantep في تنسيق مباشر مع الفرقاطة المغربية Mohammed V قبل المرحلة البحرية. واللافت أن الحضور التركي في تونس لم يبدأ مع Phoenix Express. ففي يوليو زارت الفرقاطة TCG Burgazada ميناء حلق الوادي، واستقبل السفير التركي قائدها وطاقمها في السفارة، ثم زار السفينة بنفسه، متحدثًا عن تعزيز التعاون التركي-التونسي، وخاصة في المجال البحري. وبعد أقل من شهرين جاءت Gaziantep للمشاركة في تمرين تقوده الولايات المتحدة. وهكذا تبدو المشاركة التركية جزءًا من حضور بحري ودبلوماسي متكرر وتثبيتا لمحطات من التعاون والتنسيق، لا مجرد مرور سفينة في مناورة عابرة.

وهنا نطرح نفس السؤال حول موقع هذا البلد في الرؤية الأمريكية للمنطقة. فتركيا التي صارت وكيلا إقليميا لأمريكا في كبرى الملفات، تملك من عناصر القوة ما يسمح لها بانتهاج سياسة مستقلة تماما عن المنظومة الغربية: قوة بحرية معتبرة، صناعة دفاعية متطورة، موقع جيوسياسي فريد، والأهم عمق استراتيجي ضمن خير أمة أخرجت للناس عطفا على إرث احتضانها للخلافة العثمانية. ومع ذلك فهي لا تختار مغادرة الأطر التي تقودها واشنطن، بل تدخلها وتعمل من داخلها. فلماذا؟ طبعا أنقرة لا تنظر إلى الاستقلال الاستراتيجي بوصفه قطيعة مع الغرب، وإنما بوصفه قدرة على المناورة داخله من خلال الدوران في فلك أمريكا. فالمشاركة في Phoenix Express تمنح البحرية التركية فرصة للعمل مع بحريات المتوسط وشمال أفريقيا، وتوفر خبرة عملياتية واتصالات وشبكات لا تحصل عليها تركيا بالانعزال عنها، أو هكذا يتهيأ لقادتها. ولكن بهذا المعنى، سيظل الرهان التركي أقل تعلقًا بالخروج من النظام الدولي القائم وأكثر تعلقًا برفع موقع تركيا داخله، مع أن الاستفادة من التجربة الإيرانية تقتضي كسر الطوق والتحرر من الفلك الأمريكي بشكل نهائي، ولا يعتقد عاقل أن تركيا ستجد فرصة ذهبية أكبر من اللحظة السياسية الحرجة التي تعيشها أمريكا اليوم على مستوى دولي. وبالعودة إلى صورة السفن الست، نجد أن الولايات المتحدة توفر القيادة والإطار، وتونس الجغرافيا والموانئ وفتح الأبواب على مصراعيها، بينما تضيف الجزائر والمغرب عمقًا مغاربيًا تنشده أمريكا، وبينما تحاول أوروبا التواجد بقيادة فرنسية، تدخل تركيا بثقل عسكري يتجاوز وصفها بمجرد «مشارك». والنتيجة شبكة متعددة المستويات تتقاطع فيها المعلومات والقدرات البحرية والمصالح الأمنية التي يحكمها الصراع على النفوذ.

وتضيف FS Acheron الفرنسية بعدًا آخر، باعتبارها سفينة متخصصة في دعم عمليات إزالة الألغام. إذ يوسّع وجودها مفهوم الأمن البحري من حماية السفن ومراقبة السواحل إلى ضمان بقاء الممرات البحرية مفتوحة في حال تعرضها للألغام، وهو تأكيد فرنسي بأن أوروبا لديها القدرة على التعامل مع الأخطار التي تتعلل بها أمريكا للنفاذ إلى المنطقة.

وتزداد أهمية هذه القدرة في سبتمبر 2026، مع تراجع حركة الملاحة في مضيق هرمز وتصاعد المخاوف المرتبطة بسلامة الممرات البحرية والألغام. وهكذا تستغل أمريكا أزمة هرمز لتحقق أمنها البحري في مناطق أخرى وتشرعن تواجدها الدائم فيها. وبينما تتذرع تونس بالاستفادة من الشبكة لتعزيز قدراتها، تملك تركيا وزنًا استراتيجيًا أكبر يغنيها عن أجندات رأس الكفر أمريكا، لكنها تختار الاستثمار في الحضور داخلها متناسية دعمها للكيان الصهيوني في جرائمه. وبين الحالتين المتشاركتين في الجريمة، يظهر السؤال الأهم: هل تكون هذه الشبكات وسيلة تمنح أمة الإسلام قوة إضافية، أم تتحول مع الوقت إلى بنية تحاصرها وتحدد لها حدود الحركة الممكنة؟

إن هذا التمرين يمثل صورة مصغرة لنظام أوسع تتقاطع فيه القوة الأمريكية، والطموح التركي، والحسابات الأوروبية، والمسايرة التونسية المخجلة لما يدور حولها بل داخل مجالها البحري والبري والجوي، فيما يذكرنا مضيق هرمز بأن أمن البحر يبدأ من القدرة على التحكم في المضائق الاستراتيجية. فهلا اعتبر المخلصون من أهل القوة والمنعة في بلاد الإسلام وتذكروا قوله سبحانه: (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا)؟

بقلم م.وسام الأطرش

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
محمد الحبيب الحجاجي

WWW.attahrir.info
press@attahrir.info

المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس

الفاكس 71345949
الهاتف 71345950

.M . I . P